ملف الواقع الزراعي في العراق

الأمن الغذائي... والفجوة الغذائية

هل لاتزال الزراعة تحتفظ في عصرنا هذا بنفس الاهمية التي كانت عليها في الماضي ؟ تبين احصاءات منظمة الاغذية والزراعة الدولية ان عدد الاشخاص الذين يعتمدون على الزراعة في توفير سبل عيشهم في بداية الألف الثالث تبلغ ٢٥٧ مليار شخص بمن فيهم اولئك الذين يزاولون هذا النشاط ومن يعولهم هؤلاء من افراد غير عاملين في النشاط الزراعي وتمثل هذه الفئة نسبة ٤٢٪ من جميع سكان العالم.. والزراعة هي محرك اقتصاديات معظم البلدان النامية. وتاريخيا لم يحقق سوى عدد قليل من البلدان نموا اقتصاديا سريعا وتخفيضا لمستويات الفقر دون ان يسبق ذلك او يصاحبه نمو زراعي.. وتنظر احصاءات التجارة الى الزراعة باعتبارها طريقة حياة وتراثا وهوية ثقافية وتحالفا قديما مع الطبيعة لا تقدر بثمن.. ومن بين المساهمات غير النقدية المهمة الاخرى للزراعة تشكيل المشاهد الطبيعية والحفاظ على التربة وادارة الاحواض المائية واحتباس الكربون والحفاظ على التنوع البيولوجي.. وقد اصبحت السياحة الزراعية شائعة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية اذ يتطلع العديد من سكان المدن الى الاستجمام بعيدا عن صخب المدن في اماكن هادئة وتتجدد لديهم الرغبة في معرفة مصادر غذائهم.. ولعل الدور الاهم للزراعة يكمن في انها تتيح السبل الى ما يزيد على ٨٥٠ مليون شخص من الذين يعانون نقص التغذية.. ومعظمهم يعيشون في المناطق الريفية للعمل من اجل التخلص من الجوع.. ولن يضمن هؤلاء غذاءهم الا اذا انتجوه بانفسهم او توفر لهم المال اللازم لشرائه واكثر الاماكن احتمالا للحصول على النقود في المناطق الريفية هي في قطاع الزراعة.. وفي مؤتمر القمة العالمي للاغذية الذي عقد في روما عام ١٩٩٦ ومرة اخرى في مؤتمر القمة العالمي للاغذية بعد ٥ سنوات عام ٢٠٠٢ قطع قادة العالم على انفسهم عهدا بتخفيض عدد الجياع الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتلزم اهداف الامم المتحدة زعماء العالم بخفض معدلات الفقر المدقع والجوع بمقدار النصف بحلول عام ..٢٠١٥

بغداد/ سها الشيخلي

يوضح الدكتور بلاسم جميل الدليمي من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ان هناك فجوة غذائية أخذت بالاتساع منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وان هذه الفجوة تنتج عن طريق الاستيراد من الخارج مما يحمل البلد اعباء مالية كبيرة بسبب ازدياد الكميات المستوردة وارتفاع اسعارها في السوق العالمية وهذا من شأنه ان يزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية لا سيما بعد ان اصبح الغذاء سلاحا سياسيا.. وكذلك فان الفجوة الغذائية تعكس عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية متطلبات الامن الغذائي وان هناك انعدام امن غذائي مزمن في العراق كما ان تقدير الفجوة الغذائية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ يوضح خطورة الامن الغذائي واشكاليته التي تتطلب من صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدولة وضع هذا الموضوع ضمن سلم الأولويات خاصة في ظروف سياسات الاغراق...

لقد ولدت الفجوة الغذائية في العراق بمعدلات تفوق الانتاج الزراعي.. وهناك قصور في الانتاج الزراعي وعدم تلبيته لمتطلبات توفير الغذاء..

وسوف نوضح الفجوة الغذائية للمواد الرئيسة في العراق للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٢ لاهم الغلات الاستراتيجية منها :-

١- الحنطة :- لقد تدنت الفجوة الغذائية للحنطة للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٢ من ١٢٧٨ الف طن عام ١٩٩٦ الى ٣٢٣١ الف طن عام ١٩٩٧ وان مثل هذا التدني انعكس على النقص الكبير في مادة الطحين التي كانت توزع للمواطنين ناهيك عن نوعيته.. هذا وقد استمرت الفجوة بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوى لها ٣٨٨٠ الف طن عام ٢٠٠١ وان هذا الارتفاع يعكس ازدياد الطلب بسبب زيادة السكان من جهة وعدم مواكبة الانتاج المحلي اي ان الانتاج اقل من زيادة الطلب مما يعكس مخاطر النقص الغذائي واعتماد القطر على استيراد الحنطة من الخارج..

٢- الشعير:- لقد اختفت الفجوة الغذائية للشعير بعد عام ١٩٩٧ لانخفاض الطلب المحلي عليه واقتصاره على الصناعة وعلف الحيوانات خاصة بعد تطبيق مذكرة التفاهم واستيراد البلد كميات من الحنطة مما ادى الى عدم خلط الشعير مع الطحين الذي كان يعطى ضمن البطاقة التموينية..

٣- الرز –ارتفع حجم الفجوة الغذائية للرز من ٣١٩ الف طن عام ١٩٩٦ الى ٦٤٣ الف طن اي بعد تطبيق مذكرة التفاهم وزيادة حصة الفرد في البطاقة التموينية من ١,٥ كغم الى ٣ كغم ، وقد اخذت هذه الفجوة بالارتفاع الى ان وصلت اعلى مستوى لها ٧٩٠ الف طن عام ٢٠٠٠ مما يعكس لنا عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد على المادة الغذائية المهمة لجميع المواطنين..

توقعات.. الانتاج الزراعي

ويؤكد الدكتور الدليمي ان توقعات الانتاج للمحاصيل الزراعية الرئيسة للمدة ٢٠٠٥ –٢٠١٥ من خلال اخذ معدل المساحة المزروعة للسنوات ٢٠٠٠ -٢٠٠٢ ومعدلات الانتاج للمدة ذاتها على افتراض ثبات الدعم الحكومي من بذور محسنة واسمدة ومكائن ومبيدات ودعم اسعار الناتج النهائي اضافة الى الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي الذي يفترض ان يعم العراق..

وتشير الدلائل الى ان الانتاج المتوقع للمحاصيل الزراعية الرئيسة في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ هو انتاج متدنٍ الى حد ما وان معدل نمو الطلب على الغذاء سيكون بمعدل ٥٪.. وان تدني الانتاج الزراعي يعكس تخلف القطاع الزراعي وعدم قدرة الدولة على توفير مستلزمات الانتاج المحلى مما يضطر الى اللجوء الى الاسواق العالمية لتوريد السلع من جهة وهذا يعكس خطورة الامن الغذائي للفرد العراقي لان توفير الغذاء سيكون مرهون بظروف السوق الدولية سواء لمستلزمات الانتاج او السلع الغذائية..

سياسات الاصلاح الزراعي : مشكلات وحلول

يستند وضع سياسات الاصلاح الزراعي الى الحكومة ويكمن وراء هذه السياسات مؤشران اساسيان هما العدالة الاجتماعية والكفاية الاقتصادية وبتداخلهما مع الحاجات والضغوط السياسية يحدث الاصلاح الزراعي في اطر عدة منها..

محاولات الاصلاح في اطار رأس المال للمجتمع بما في ذلك الحركة الخاصة بنمو الملكية العامة في المجتمع ويبدو ان معظم برامج نظام الاصلاح الزراعي الذي جرى في حقب متفاوتة في العراف حدث في اطار اصلاحي وهذه المسألة تستحق الوقوف عندها لتأشير الكثير من السلبيات.. لقد دفع الفقر الذي حل لقطاعات كثيرة من المجتمع الريفي والضغط على موارد الارض كرد فعل لتعدي ملاك الاراضي على مجتمعات صغار الزراع او لاستغلالهم للاجراء والعمال بشكل تعسفي ادى الى تصاعد الاحتجاجات من قبل الزراع الذين يتوقون الى المحافظة على وضعهم او تحسينه واخذت هذه الاحتجاجات صورا متعددة حينما غدا سكان الريف منغمسين بصورة اشد في الحياة السياسية عن طريق زيادة اسهامهم في العملية السياسية مع تكوين الاتحادات التجارية التي تضم صغار الزراع بجانب العمال المعدمين.. وبدا ان حركة التمرد في الريف التي كانت تظهر بين الحين والاخر تمثل خطرا يهدد رجال العهد المباد كذلك تهدد البيرقراطية الناشئة عن توسع سلطات الدولة وبسبب هذا التزايد صار ينظر الى الاصلاح الزراعي كأسلوب يمكن به تقليل من يحكم الأقلية وزيادة توسع الاسواق الداخلية ومن وجهة النظر الاقتصادية تقوم عملية الاصلاح الزراعي على اقتراحين:-

الاول ان التباين الشديد اجتماعيا واقتصاديا الناجم عن التركيز الشديد لملكية الارض يرتبط عالميا بعدم الكفاءة في استخدام الموارد وان لم تكن هذه الحالة قائمة في كل الاحوال فالمزارع الصغيرة تتسم بالاستغلال الكثيف للعمالة والمحدود لرأس المال بالنسبة للموارد الضئيلة من الارض على حين تعمل الاقطاعيات الكبيرة بصورة مضادة حيث يستخدم فيها رأس المال والعمل بصورة اقل مما يجب وقد تكون ملكية الارض مجالا لاكتساب مكانة اجتماعية او تأمينا ضد التضخم بصورة اكثر من اي مصدر اخر للدخل وفي نفس الوقت تظهر نظم الايجار كعائق امام التكنلوجيا الجديدة. ولا شك ان المجتمع الريفي القريب من المساواة سوف تقل قدراته في مجال الاكتفاء الذاتي والاعتماد على المؤسسة الفردية اما بسبب الاراضي الكافية او كرد فعل للايجارات المستغلة..

ثانيا :- يؤدي التفاوت الطبقي الى ضعف القوة الشرائية للاغلبية العظمى من سكان الريف وفي نفس الوقت تميل الاقلية المحتكرة للارض للاتجاه نحو استهلاك مصنوعات مستوردة ذات نوعية جيدة.. وخلاصة هذا كله ان محاولة ايجاد توازن اكبر في الدخول الريفية عن طريق توزيع الارض تؤدي الى طلب داخلي كتزايد على المنتجات المتواضعة التي يمكن للصناعات الوطنية ان تعني بها .

يجب ان تتم عملية الاصلاح الزراعي من خلال خطوات معينة منها اعادة نزع ملكية الارض (وربما تقوم معايير النزع على اساس المساحة وكفاءة الادارة وخصائص الايجارات) والتعويض المالي اذا ما كان سيقدم للملاك السابقين فمن الذي ينتفع بالارض من سكان الريف ؟ وعلى اي اعتبارات ؟ وهل الارض المصادرة ستوزع على المنتفعين ام ستحتل أساساً لمزارع تعاونية او تنظيمات جماعية ؟ وماهي حقوق الدولة التي ستستمر في الحصول عليها من القطاع الذي تم اصلاحه ؟ فكل هذه الاسئلة لها اهميتها ويحاول من يقومون على الاصلاح الزراعي الاجابة عليها بطرق مختلفة في اطار الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرومون تحقيقها.. وعلى سبيل المثال قد تؤدي التعويضات العالية التي تدفع للملاك لترحيبهم بالفرصة التي تخلصهم من اراضٍ غير مرغوب فيها وحصولهم على اموال سائلة تستثمر في انشطة غير زراعية.. وتعد مسألة تقسيم اراضي الاصلاح وخاصة القطع الصغيرة وتنظيمها في اطار تعاوني موضوعا يجب ان تعنى به برامج الاصلاح الزراعي.. وفي النهاية تجدر الاشارة الى انه لم تنفذ كل برامج الاصلاح الزراعي بنفس القوة التي اريد لها في جميع الحالات حيث ادت الضغوط السياسية الى التعسف والظلم كما ان قوانين الاصلاح الزراعي ذاتها كانت جزئية غالبا او متأرجحة احيانا وفي بداية عام ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ صارت تلك القوانين تعتبر مصادرة للاراضي او التعدي عليها او ملكيتها بغير وجه حق.. بحجة الاصلاح الزراعي..

الإرشاد الزراعي

يعتبر الخبراء الزراعيون ان الارشاد الزراعي احد اهم اللبنات الاساسية في بناء الواقع الزراعي السليم.. ويشير المهندس الزراعي علي عبد الهادي الكبيسي الى اهمية دور الارشاد الزراعي في مكافحة الافات الزراعية المستفحلة الان ويجب ان تجري على ايدي فنيين وليس كما يحصل الان فاذا كانت الافة وبائية اي منتشرة بصورة واسعة كالجراد والسونة مثلا فالمكافحة تكون على نفقة الحكومة.. اما اذا كانت محصورة في مزرعة واحدة فتكون المكافحة على نفقة المزارع. وقد تعثرت اعمال المكافحة في الوقت الحاضر حيث تعاني ٨٩٪ من البساتين عموما نقصاً حاداً باعمال الرش بسبب نقص او انعدام الطائرات الزراعية ونقص محلول مادة (اندرين) .. فلو سعت وزارة الزراعة لايجاد السبل الكفيلة لاعادة طرق المكافحة لامكن القضاء على الكثير من الافات الزراعية التي بدأت تنخر الثمار بكل انواعها واشكالها ...

ويعد الارشاد الزراعي احد المجالات الرئيسة لتنمية المجتمع الزراعي حيث يعمل على زيادة دخل الفلاح عن طريق تعليمه الوسائل الحديثة في الزراعة وكل ما يختص بها وتشجيعه على تطبيقها ومساعدته على حل المشاكل التي تصادفه بطرائق فنية حديثة لكنه حتى الان يبدو قاصرا عن بلوغ اهدافه حيث البرامج التي تنفذ بسيطة.. وقد تم اعداد استبيان اجرته الوزارة عام ٢٠٠٢ عن برامج الارشاد الزراعي التلفازية ومدى تقبل الفلاح لتلك البرامج فاظهرت النتائج ان ٩٢٪ من الفلاحين والمزارعين يشاهدون البرامج التلفازية منهم ٥٥٪ يشاهدونها بانتظام و ٣١٪ يشاهدونها احيانا و٦٪ نادرا ما يشاهدونها. وعن رأيهم بطريقة تقديم البرامج التلفازية اجاب ٦٩٪ منهم انها مناسبة وذكر ٣١٪ انها غير مناسبة واعرب ٥و٥٧٪ من الفلاحين عن رغبتهم في ان تتضمن البرامج الزراعية رسائل ارشادية متنوعة في البرنامج الواحد ويرى ٨٢٪ من الفلاحين والمزارعين ان حاجتهم كبيرة الى البرامج الزراعية للحصول على المعلومات الزراعية الجيدة.. اما عن مدى ثقة الفلاحين بصحة المعلومات الواردة في البرامج فقد ذكر ٩٣٪ انهم يثقون بها و٦٧٪ من الفلاحين يطبقون تلك المعلومات في حقولهم بدرجة كبيرة..

التعليم الزراعي

ويؤكد المهندس الزراعي الكبيسي ان الازمة الاقتصادية التي تتحكم الان في العراق ستظل كذلك بل ستتحول من سيئ الى أسوأ ان لم يبادر العراق بالعمل على استغلال مصادر ثروته الطبيعية بما يكفل زيادة الانتاج الذي تدهور بشكل كبير .. لذا يجب التوجه للاهتمام بالتعليم الزراعي وتوسيعه لما له من اهمية كبيرة فالعراق يمتلك قابليات زراعية عظيمة لكنها مهملة لذا اصبح لزاما على الجهات المعنية تثقيف الفلاح تثقيفا زراعيا. ان الارشاد والتوجيه الزراعي للفلاح الذي يجهل معنى الزراعة ولم يتمكن من استغلال خبرات ارضه لن يحقق نجاحه اذا اقتصر على الكلام وحده.. فالتنفيذ العملي شرط اساس في انجاح وايجاد الثقة بين الطرفين.. والمرشد يجب ان يكون بمثابة الصديق للمزارعين وليس صورة في صورة موظف مرهوب الجانب من تاثير ما يقع عليهم من غرامات وعقوبات. فلذلك يجب ان تقتصر اعماله على الارشاد.. ولعل اهم ما يجب ان يتوفر في المرشد اضافة الى حسن السمعة والسيرة ان تكون له المقدرة على الاقناع والسيطرة على الامور بطرق ودية..

اهم المشاكل والمعوقات المؤثرة في الاداء الزراعي

وبوجز المهندس الزراعي الكبيسي اهم المشاكل قائلا :-

١- كميات الامطار المتساقطة وتذبذبها هي اهم المشاكل الطبيعية والبيئية التي اعترضت الاداء الزراعي خلال المواسم القريبة.

٢- تدني كميات المياه المخزونة في السدود وذلك بسبب نقص كميات الامطار المتساقطة.

٣- زحف الجفاف والتصحر على اغلب الاراضي الزراعية بسبب الاهمال.

٤- اصابة الاشجار بالافات التي زادت اعدادها بسبب ظروف الجفاف السائدة.

٥- المنافسة التي تواجه المنتجات الزراعية في الاسواق التقليدية.

٦-اصابة الاشجار وخاصة النخيل بآفات عديدة.

٧- ضعف الارشاد الزراعي وقلة المدارس الزراعية ونقص حاد في الجمعيات التعاونية التسويقية.

٨- تعثر انشطة المصارف الزراعية وعدم تقديمها القروض الميسرة للفلاحين.

٩- انهاك التربة وعدم رعايتها مما ادى الى قلة انتاجية الدونم الواحد حيث تشكل انتاجية الدونم نصف انتاجية الدونم في امريكا وربع انتاجيته في الاردن.

١٠- نقص كبير في الاسمدة والبذور والمكننة الزراعية وعدم شمولها لكل المناطق الزراعية..

١١- ضعف اداء الوزارات ذات العلاقة المباشرة بالواقع الزراعي وسوء ادارة غالبية الدوائر المرتبطة بها..

النخيل ثروة ضائعة

تعتبر النخيل ومنتجاتها ثروة وطنية يجب صيانتها وحمايتها من التدهور مع ضرورة تطوير زراعتها وزيادة انتاجيتها وادخال معطيات التقنية الحديثة بجميع انواعها لخدمة بساتين النخيل التي تعاني حاليا من شحة الايدي العاملة التي تحتاج اليها..

المهندس الزراعي اكرم علوان سوادي عضو نقابة المهندسين الزراعيين يحدثنا عن اسباب انخفاض انتاجية النخيل في العراق حيث يقول :-

-ان مما يثير القلق فعلا ان تتدهور حالة النخيل في بلد التمور وانها لمسؤولية على جانب كبير من الاهمية تخضع في تشخيص اسبابها وتتحمل تبعاتها جميع الجهات ذات العلاقة.

ويمكن تلخيص العوامل التي اسهمت في تدني انتاجية النخلة بالاتي :-

١-العوامل المتعلقة بالجانب الفني والخدمات الزراعية :-

ان للتربة دورها الواضح في وضع النخيل الحالي وخاصة في منطقتي شط العرب والفرات الاوسط اذ ان ترب هاتين المنطقتين قليلة الخصوبة وذات ملوحة عالية كما ان مستوى الماء الارضي فيها مرتفع وقلة توفر مشاريع البزل ضمن هاتين المنطقتين اذ من المعروف ان النخيل برغم تحملها الملوحة وارتفاع مستوى الماء الارضي نسبيا الا انها تجود في الاراضي ذات الصرف الجيد والملوحة القليلة. ومثلما تشكو مناطق معينة من شحة المياه فان هناك مناطق اخرى تعاني غمر بساتينها بالمياه ولمدة طويلة وكما هو الحال في محافظتي ذي قار والقادسية الا ان كلا المشكلتين (الري والملوحة) هي اقل تاثيراً في المنطقة الوسطى وخاصة في محافظتي بغداد وديالى.

حيث ان النخيل لم تحظ بالعناية اللازمة ابتداءً من خدمة الارض والتسميد ومكافحة الادغال ومكافحة الحشرات والامراض والعناية بالنخلة ذاتها كاجراء عمليات التكريب والتلقيح (التركيس) وجني المحصول وتسويقه وحمايته من الاصابة بالحشرات والتي يمكن ان يعزى سببها الى قلة الايدي العاملة التي هي الاساس في القيام بهذه العمليات اضافة الى عدم استعمال المكننة بالمستوى المطلوب لانجاز بعض هذه الاعمال..

ان انخفاض الانتاجية من جهة واسعار التمور من جهة اخرى ادت الى انخفاض المردود الاقتصادي للنخيل مما دفع الكثير من المزارعين للعزوف عن زراعة مساحات جديدة او تجديد البساتين الديمية التي تسببت في فقدان الفسائل الجديدة التي هي المصدر الرئيس لاكثار النخيل..

العوامل الاقتصادية

تشير الدراسات المتعلقة بتحليل مستوى المردود الاقتصادي لزراعة النخيل وانتاج التمور في ضوء كل كلف الانتاج واسعار شراء التمور الحالية ومحدودية حجم الانتاج للنخلة الواحدة الى ان مستوى المردود الاقتصادي لزراعة النخيل وخصوصا في المواسم السيئة لا يمكن ان يكون حافزا على الاعتناء والاهتمام بتطوير النخيل.. وان ذلك قد يعزى بدرجة كبيرة الى الارتفاع الكبير والمفاجيء لكلف الانتاج المختلفة في زراعة النخيل وانتاج التمور اضافة الى ارتفاع كلف المتطلبات المعيشية وبقاء وتائر نمو اسعار شراء التمور في حدود اوطأ من وتائر نمو الكلف المشار اليها،، ومما زاد المشكلة تعقيدا هو ارتفاع المردود الاقتصادي لانشطة زراعية اخرى وزيادة اجور العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما ادى الى نقل الاهتمامات من زراعة النخيل وانتاج التمور الى القطاعات الاخرى.. في ظل هذا الواقع للنخيل وانتاجيته نرى ضرورة البحث عن انجح السبل لرفع مستوى المردود الاقتصادي لزراعة النخيل وانتاج التمور من خلال زيادة الانتاج وخفض مكونات التكاليف المتعلقة به وضمان الاسس الاقتصادية العادلة في تسعير التمور وتطوير التسويق ورفع كفاءته وتنويع الاستخدامات المربحة للتمور والنخيل..

نظام الحيازة

ان للعلاقات الزراعية ونظام الحيازة دور لا يستهان به في التأثير سلبا او ايجابا على حالة بساتين النخيل وانتاجيتها. وبقدر ما تكون العلاقات الزراعية فيها منظمة بشكل يحدد حقوق والتزامات كل طرف من اطرافها ويضمن التوزيع العادل الناجم عن تلك البساتين فان ذلك سيؤدي الى تجنبهم المنازعات ، ومن ثم الى حسن التعامل معها وازدهار النخلة وعدم تركها معرضة للاهمال والتلف.. كما نجد ان عدم اخضاع الملكية في البساتين للتحديد قد ادى الى امتلاك بعض الاشخاص مساحات كبيرة منها ما تفوق قدرتهم وامكاناتهم على رعايتها واعمارها وفي نفس الوقت لوحظ ان هناك بساتين كثيرة قد اهملت وتركت دون عناية بسبب غياب اصحابها او امتهانهم اعمالا مجزية اخرى تجعلهم في غنى عن الانصراف لاعمارها.